S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/919
24 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إليكم من السيد موني ر. كابتان، وزير خارجية ليبريا، يطلب فيها من مجلس الأمن رفع حظر الأسلحة المفروض على ليبريا عملا بالقرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا ما اتخذتم اللازم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ويليام بول
السفير
الممثل الدائم

241197 241197 97-33554

المرفق

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية ليبريا

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢) الذي قرر فيه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولأغراض إقرار السلم والاستقرار في ليبريا، تنفيذ حظر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا إلى أن يقرر المجلس غير ذلك.

وأود الإشارة، في هذا الصدد، إلى الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/1997/581) التي أكد فيها، جملة أمور منها، أنه قد جرت انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في ليبريا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد ترتب على تلك الانتخابات تنصيب حكومة مدنية دستورية منتخبة حسب الأصول، بقيادة فخامة الرئيس الدكتور تشارلز غانكاي تايلور، في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، لكي يتم بذلك التوصل إلى حل سلمي لنزاع مدني دام سبع سنوات.

وعملا باتفاق أبوجا لعام ١٩٩٦، لا يزال فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يساعد قوات الأمن في ليبريا في تعزيز الحفاظ على السلام والاستقرار.

وكما جاء في الفقرة ٢٠، من القرار الذي اتخذته هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (انظر S/1997/695، المرفق الأول)، في مؤتمر القمة الذي عقد في أبوجا من ٢٨ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، قامت الهيئة، على وجه التحديد، برفع جميع أشكال الحظر والجزاءات المفروضة على ليبريا وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يحذو حذوها. وتحقيقا لهذه الغاية، ونظرا لأن العوامل التي أدت إلى فرض الجزاءات على ليبريا لم يعد لها وجود، وبالنظر إلى أن كفالة أمن الدولة هي إحدى المسؤوليات الرئيسية لحكومة ليبريا، تطلب الحكومة أن يرفع مجلس الأمن أشكال الحظر والجزاءات المفروضة بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

وإنني أعرب لأعضاء مجلس الأمن باسم حكومة ليبريا وشعبها، عن خالص الامتنان لما قدموه لنا من مؤازرة لا تقدر بثمن أثناء الأزمة المدنية، وأتطلع إلى مساعدتكم المتواصلة في ترسيخ السلام والديمقراطية والتنمية في ليبريا.

(توقيع) موني ر. كابتان
وزير خارجية جمهورية ليبريا